

Distr.
GENERAL

E/CN.9/1999/4
2 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية
الدورة الثانية والثلاثون
٢٢-٣١ آذار / مارس ١٩٩٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تدفقات الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لطلب لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين تقديم تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. والتقرير استجابة أيضا لقراري الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ و ١٢٤/٥٠ اللذين طلبا إعداد تقارير دورية عن تدفقات الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل.

وقد ازدادت المساعدة الخارجية المقدمة إلى الأنشطة السكانية بـ ٥٤ في المائة من مجموع بلغ ١,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٣، قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إلى ما يزيد بقليل على بليون دولار في عام ١٩٩٦. ويمثل هذا الرقم حوالي ٣٥ في المائة من هدف الـ ٥,٧ بليون دولار الذي اتفق عليه في القاهرة كنصيب المجتمع الدولي في تمويل برنامج العمل. ويبدو أن مجموع المساعدة التي قدمت إلى الأنشطة السكانية في عام ١٩٩٧ انخفض إلى أقل من ١,٩ بليون دولار بقليل. وفي حين أن بعض المانحين زادوا من مساهماتهم في عام ١٩٩٧، لا يزال مانحون آخرون في مستوى مساهماتهم عام ١٩٩٦ أو أقل. وأسفرت الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن تخفيض الميزانيات وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية عن ركود تمويل البرامج السكانية أو تخفيضها.

وتقدر تدفقات الموارد المحلية، الناشئة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومصادر القطاع الخاص في عام ١٩٩٧ بأقل من ٨ بلايين دولار بقليل، أي أدنى بقليل مما كانت عليه في عام ١٩٩٦. وينبغي النظر إلى هذه الأرقام بحذر، لأن قاعدة البيانات بحاجة إلى تحسين مستمر. وتشير البيانات عن المساعدة الخارجية والإنفاق المحلي إلى أن مجموع الإنفاق العالمي على الأنشطة السكانية في عام ١٩٩٧ يقدر مبدئياً بـ ٩,٦ بليون دولار.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥	١ - ٦	مقدمة
٦	٧ - ٢٦	أولا - المساعدة الخارجية المقدمة إلى الأنشطة السكانية
٧	١٠ - ١٥	ألف - الاتجاهات في المساعدة المقدمة من البلدان المانحة
١١	١٦ - ١٧	باء - تقديرات المساعدة الحالية والمتوقعة من البلدان المانحة ..
١١	١٨ - ٢٢	جيم - اتجاهات المساعدة المتعددة الأطراف
١٤	٢٣ - ٢٤	دال - الاتجاهات في المساعدة السكانية الخاصة
		هاء - الاتجاهات في الإنفاق حسب المناطق الجغرافية وقنوات
١٥	٢٥ - ٢٦	المساعدة
١٧	٢٧ - ٣١	ثانيا - الموارد المالية المحلية المقدمة إلى الأنشطة السكانية
٢١	٣٢ - ٣٤	ثالثا - تدفقات الموارد إلى أنشطة سكانية أخرى
٢٢	٣٥ - ٣٨	رابعا - الخلاصة
		ألف - التقدم المحرز في تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف
٢٢	٣٥ - ٣٦	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
٢٢	٣٧ - ٣٨	باء - الموارد اللازمة لتحقيق أهداف المؤتمر

المحتويات (تابع)الصفحةالجدول

- ١ - تقديرات إنفاق الحكومات حسب فئة النشاط السكاني، ١٩٩٧ ١٩
- ٢ - تقديرات إنفاق المنظمات غير الحكومية الوطنية حسب فئة النشاط السكاني، ١٩٩٧ ٢٠

الاشكال

- الأول - اتجاهات المساعدة السكانية الدولية، ١٩٩٧-١٩٩٠ ٧
- الثاني - اتجاهات المساعدة السكانية المقدمة من البلدان المانحة، قبل المؤتمر وبعده - بلدان مختارة، ١٩٩٣ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ٨
- الثالث - تقلبات أسعار الصرف قبل المؤتمر وبعده، ١٩٩٣ و ١٩٩٧ ١٠
- الرابع - اتجاهات القروض الإنمائية المتعددة الأطراف المقدمة إلى الأنشطة السكانية، ١٩٩٣-١٩٩٧ ١٣
- الخامس - اتجاهات المساعدة السكانية من مصادر القطاع الخاص، قبل المؤتمر وبعده، ١٩٩٣ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ١٤
- السادس - المساعدة السكانية حسب المنطقة الجغرافية، ١٩٩٣-١٩٩٧ ١٦
- السابع - الإنفاق النهائي على المساعدة السكانية، حسب قنوات التوزيع، ١٩٩٣-١٩٩٧ ١٧

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان تلبية لطلب لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين^(١) تقديم تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢). وهو جزء من برنامج عمل لجنة السكان والتنمية ومقدم وفقا لقراري الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ و ١٢٤/٥٠ اللذين يطلبان إعداد تقارير دورية عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل.

٢ - ويستعرض هذا التقرير تدفق الموارد المالية للمساعدة الخارجية إلى الأنشطة السكانية لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ والإنفاق المحلي على الأنشطة السكانية لعام ١٩٩٧. وهو يحلل الاتجاهات التي شهدتها البلدان المانحة والمساعدة التي تقدمها الجهات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص في مجال السكان منذ الفترة التي تلت مباشرة انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٣) حتى تاريخ آخر البيانات المتوافرة (البيانات المؤقتة عن عام ١٩٩٧)^(٣). وهو يقدم أيضا تقديرات عن انفاق الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الأنشطة السكانية في البلدان النامية. وقام بجمع البيانات عن تدفق الموارد من المانحين وعن الموارد المحلية المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد الاختصاصات في إطار عقد مبرم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقام المعهد بتقييم وتحليل البيانات بالتعاون وثيق مع الصندوق.

٣ - وتستند الأرقام عن المساعدة الخارجية لعام ١٩٩٦ إلى بيانات جمعت عن طريق استبيان تفصيلي أرسل بالبريد إلى البلدان المانحة وإلى المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف وإلى مؤسسات القطاع الخاص الرئيسية وإلى المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تقدم المساعدة في مجال السكان. واستمدت البيانات عن المساعدة التي قدمها المانحون إلى الأنشطة السكانية في عام ١٩٩٧ من ردود وردت حتى ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وينبغي اعتبار الأرقام عن ١٩٩٧ أرقاما أولية.

٤ - وتستند المعلومات عن تدفقات الموارد المحلية في عام ١٩٩٧ إلى بيانات مستمدة من ردود على استبيانات أرسلت إلى ٨٧ مكتبا ميدانيا تابعا لصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حوالي ١٥٥ بلدا في جميع أنحاء العالم. وقبل حلول الموعد المحدد لنشر التقرير قدم ٨٣ بلدا معلومات عن الإنفاق المحلي على الأنشطة السكانية. وأجريت سبع دراسات فردية في السنتين الأوليين من مشروع تدفق الموارد ليتسنى إجراء تحليل أكثر تفصيلا ولتقييم جودة البيانات. وأجريت تلك الدراسات في اثيوبيا، واندونيسيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب افريقيا، والسنغال، ومصر، والهند. ومن المقرر إجراء دراسات فردية في أمريكا اللاتينية في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

٥ - ويحلل التقرير التدفقات المالية الدولية والمحلية إلى الأنشطة السكانية التي تمثل جزءا من "مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف" على النحو الوارد في الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل: خدمات تنظيم الأسرة؛ والخدمات الصحية الإنجابية الأساسية؛ وأنشطة مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا/

فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز): وتحليل السياسات السكانية والإمائية وبياناتها وبحوثها الأساسية. ووفقا لتقديرات برنامج العمل، ستبلغ تكلفة تنفيذ هذه المجموعة من الإجراءات السكانية الصحية والإنجابية في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بفترة انتقال ١٧ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة^(٤) بحلول سنة ٢٠٠٠. وستغطي الموارد المحلية حوالي ثلثي التكاليف المتوقعة بينما يغطي مجتمع المانحين الدوليين الثلث أي ٥,٧ بليون دولار.

٦ - وأشار برنامج العمل إلى أنه سيلزم توفير موارد إضافية لدعم البرامج التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالسكان والتنمية في المجالات التي لم تشملها مجموعة التدابير المحددة التكاليف في برنامج العمل، بما في ذلك الأنشطة المصممة لتحسين حالة المرأة، وتوليد العمالة، وتناول الشواغل الانمائية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، والسعي إلى القضاء على الفقر عن طريق النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة.

أولا - المساعدة الخارجية المقدمة إلى الأنشطة السكانية

٧ - بعد عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مباشرة، ارتفعت المساعدة الدولية المقدمة للأنشطة السكانية بـ ٥٤ في المائة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥، من مجموع بلغ ١,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى بليون دولار في عام ١٩٩٥.

٨ - ويبدو أن الزخم الذي ولده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فتر بحلول عام ١٩٩٦، عندما بقيت المساعدة الدولية في المستوى الذي سجلته في عام ١٩٩٥ وهو بليون دولار. وفي حين ازدادت تبرعات بعض المانحين، فإن تبرعات البعض الآخر بقيت على حالها أو انخفضت. وكانت البلدان المانحة أكبر مصدر للتمويل الأولي، إذ أسهمت بقراءة ١,٤ بليون دولار، أي ٦٧ في المائة، من جميع الأموال الأولية المقدمة إلى المساعدة السكانية الدولية في عام ١٩٩٦. وأسهمت المصارف الانمائية، لا سيما البنك الدولي، بـ ٥١٧ مليون دولار (٢٥ في المائة) في مجموع المساعدة السكانية في شكل قروض متعددة السنوات؛ وأسهمت المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف بـ ١٨ مليون دولار^(٥) أو أقل بقليل من ١ في المائة؛ وقدمت المصادر الخاصة، لا سيما المؤسسات، ١٤١ مليون دولار، أي ٦,٨ في المائة من مجموع الأموال الأولية للمساعدة السكانية.

٩ - وإلى حد ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تشير أرقام عام ١٩٩٧ إلى حدوث انخفاض بحوالي ٧,٥ في المائة في مجموع الأموال الأولية الذي تراجع إلى أقل من ١,٩ بليون دولار. وتدل المؤشرات الأولية على أن كلا من المؤسسات الخاصة والمصارف الانمائية خفضت من مساهماتها في عام ١٩٩٧، في حين زادت البلدان المانحة والمنظمات والوكالات المتعددة الأطراف من مستوى تمويلها. ويبين الشكل الأول الاتجاهات في المساعدة السكانية الدولية بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧. وبيانات عام ١٩٩٧ مؤقتة؛ واستخدمت أرقام عام ١٩٩٦ في وضع تقديرات للبلدان التي لم تبلغ عن مساهماتها لعام ١٩٩٧. وستصدر الأرقام النهائية في التقرير عن المساعدة السكانية العالمية لعام ١٩٩٧ الذي سيصدر في موعد لاحق من هذا العام.

الشكل الأول

اتجاهات المساعدة السكانية الدولية، ١٩٩٠-١٩٩٧

ملاحظة: أرقام عام ١٩٩٧ مؤقتة.

ألف- الاتجاهات في المساعدة المقدمة من البلدان المانحة

١٠ - ازدادت المساعدة الثنائية بـ ٨٠ في المائة من ٧٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى قرابة ١,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٦^(١) (الشكل الثاني). وتبين المؤشرات الأولية أن مجموع الأموال الأولية المقدمة من البلدان المانحة سجلت ارتفاعاً طفيفاً في عام ١٩٩٧؛ وقد زادت تسع بلدان من مساهماتها خلال السنة الماضية، في حين خفضت سبع بلدان تمويلها عام ١٩٩٧^(٢).

الشكل الثاني

اتجاهات المساعدة السكانية المقدمة من البلدان المانحة، قبل المؤتمر
وبعده - بلدان مانحة مختارة، ١٩٩٣ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧

ملاحظة: أرقام عام ١٩٩٧ مؤقتة.

(أ) أرقام عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ مقدرة استنادا إلى مستوى عام ١٩٩٥، وهو آخر عام أبلغ عن أرقامه.

(ب) لا توجد أرقام بالنسبة للاتحاد الأوروبي قبل عام ١٩٩٤. وأرقام عام ١٩٩٧ مقدرة استنادا إلى مستوى عام ١٩٩٦، وهو آخر عام أبلغ عن أرقامه.

١١ - وقدمت معظم النفقات النهائية على الأنشطة السكانية إلى خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية الأساسية، وبلغت ٤٠ في المائة و ٢٧ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٧. وأنفق ١٩ في المائة على الأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك أنشطة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ١٤ في المائة على تحليل السياسات السكانية والانهائية وبياناتها وبحوثها الأساسية. والبيانات الأولية لعام ١٩٩٧ مماثلة للبيانات التي توصلت إليها دراسة عام ١٩٩٦. وأشار عدد من المانحين إلى وجود صعوبة في تجزئة البيانات حسب الأنشطة السكانية، حسبما ورد في الفقرة ١٢-١٤ من برنامج العمل، لأن بلدانا عديدة تدمج تنظيم الأسرة و/أو الأنشطة المتعلقة بالأمراض المنقولة جنسياً/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامج الصحة الإنجابية.

آثار تقلب أسعار الصرف

١٢ - يقدم الشكل الثالث أثر تقلبات العملة واتجاهات أسعار الصرف في عام ١٩٩٣ (قبل عقد المؤتمر) وفي عام ١٩٩٧ (أحدث البيانات المتاحة)، استناداً إلى العملة القياسية المستعملة في متابعة تدفقات الموارد العالمية، وهي دولار الولايات المتحدة، بالنسبة للبلدان المانحة الرئيسية التي شهدت أكبر قدر من تغيرات سعر الصرف خلال هذه الفترة. وشهدت أربعة بلدان هي كندا واليابان وألمانيا وهولندا عملتها تضعف أمام دولار الولايات المتحدة. وأثّر ضعف هذه العملات لم يقابله تماماً ارتفاع عملات عدة بلدان مانحة أخرى بالمقارنة بالدولار في الفترة نفسها. ولو بقيت أسعار الصرف في عام ١٩٩٧ في نفس المستويات التي كانت فيها في عام ١٩٩٣ لكانت المساعدة التي قدمها المانحون إلى الأنشطة السكانية في عام ١٩٩٧ أعلى مما كانت عليه في الواقع.

الشكل الثالث

تقلبات أسعار الصرف قبل المؤتمر وبعده، ١٩٩٣ و ١٩٩٧

ملاحظة: مؤشر العملة المحلية لدولار الولايات المتحدة باعتبار ١٩٩٣=١٠٠.

المساعدة السكانية كنسبة مئوية من المساعدة الانمائية الرسمية

١٣ - قدمت البلدان المانحة ٢,٤٦ في المائة من مساعدتها الانمائية الرسمية في شكل مساعدة سكانية في عام ١٩٩٦. والرقم الأولي البالغ ٣,٠٩ في المائة لعام ١٩٩٧ يؤكد الاتجاه التصاعدي الذي لوحظ منذ عام ١٩٩٣ عندما كانت النسبة المئوية ١,٤٠ في المائة. وهذا الرقم هو أعلى نسبة مئوية يسجلها صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقريره السنوي عن المساعدة السكانية العالمية. ورغم أن ارتفاع النسبة المئوية من المساعدة الانمائية الرسمية المخصصة للمساعدة السكانية هو ارتفاع مشجع، يجدر بالملاحظة أن مجموع المساعدة الانمائية الرسمية انخفض من ٥٦,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٤٧,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٧. ولذلك فإن ما تلقته الأنشطة السكانية فعلا هو نصيب أكبر من مجموع متناقص من المساعدة الانمائية الرسمية.

١٤ - وتختلف نسبة ما تقدمه البلدان المانحة إلى المساعدة السكانية في مساعدتها الانمائية الرسمية اختلافا كبيرا. ومن بين البلدان الـ ١٦ التي قدمت بيانات عن مساعدتها لعام ١٩٩٧، خصص ١١ بلدا للأنشطة السكانية نسبة مئوية من المساعدة الرسمية أكثر مما خصص في السنة السابقة. ومن المشجع أن خمسة بلدان قدمت أكثر من ٤ في المائة من مجموع مساعدتها الانمائية الرسمية إلى المساعدة السكانية في عام ١٩٩٧، بالرغم من الركود العام الذي شهده تمويل الأنشطة السكانية.

المساعدة السكانية بالمقارنة بالنتائج القومي الإجمالي

١٥ - ارتفعت مساهمات البلدان المانحة في الأنشطة السكانية منذ ١٩٩٣، في المتوسط، من ٤٢ دولارا لكل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي إلى ٦١ دولارا في عام ١٩٩٦. وتشير البيانات المؤقتة لعام ١٩٩٧ إلى حدوث زيادة أخرى في إنفاق تلك البلدان على المساعدة السكانية بالمقارنة بنتاجها القومي الإجمالي، إذ بلغت ٦٩ دولارا. وهذا الرقم عرضة للتغيير عندما تقدم جميع البلدان بيانات عن تمويلها لعام ١٩٩٧.

باء - تقديرات المساعدة الحالية والمتوقعة من البلدان المانحة

١٦ - طلبت لجنة السكان والتنمية في دورتها الحادية والثلاثين في شباط/فبراير ١٩٩٨ تقديم تقديرات عن الموارد المحلية الثنائية والمتعددة الأطراف بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وتقديرات عن الموارد المتوقع إتاحتها بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وأمثلة لذلك الطلب، تضمنت الاستبيانات التي عُممت في عام ١٩٩٧ عن تدفقات الموارد المالية، لأول مرة، أسئلة تتعلق بالالتزامات الحالية والمقبلة.

١٧ - ومن الصعب الحصول على بيانات عن سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. إذ أن تسعة بلدان مانحة فقط قدمت معلومات عن تمويل الأنشطة السكانية سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وأبلغت ألمانيا والسويد وفنلندا عن زيادة مساهماتها لعام ١٩٩٨، في حين أبلغت إيطاليا والبرتغال والدانمرك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض تلك المساهمات. ولم تتغير مساهمة كندا لعام ١٩٩٨ تغييرا ملحوظا عن مستواها في عام ١٩٩٧. ومن المتوقع أن يزداد التمويل الذي يقدمه كل من البرتغال والسويد والدانمرك وكندا إلى الأنشطة السكانية في عام ١٩٩٩، بينما تتوقع إيطاليا وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة انخفاض مساهماتها. ولم تقدم ألمانيا معلومات عن عام ١٩٩٩.

جيم - اتجاهات المساعدة المتعددة الأطراف

المنح

١٨ - يشترك في تقديم المساعدة السكانية المتعددة الأطراف عدد من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المشتركة القائمة بالأنشطة الصحية والإنجابية المتصلة بالسكان، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد تفاوت حجم هذه المساعدة خلال السنوات السابقة، وارتفع كثيرا من ٦٦ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ١١١ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٦، بلغ مجموع مساهمات المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف حوالي ١٨ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٨٤ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٥. ويعزى قدر كبير من هذا الانخفاض إلى استبعاد اليونيسف من الجداول^(٨) لأنها لم تقدم سوى بيانات عن إنفاقها المتوقع وليس عن إيراداتها لعام ١٩٩٦، وهي أرقام غير قابلة للمقارنة. والرقم الأولي لعام ١٩٩٧ هو ٤٩ مليون دولار.

١٩ - ويمكن قياس أهمية المساعدة السكانية التي تقدمها المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف بتحديد حجم الأموال المتدفقة عن طريق هذه المنظمات لتوزيعها. وفي عام ١٩٩٦، تدفق عن طريق المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف ٤٤٨ مليون دولار، بالمقارنة بـ ٢٩٣ مليون دولار في عام ١٩٩٣ أي قبل المؤتمر. وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو، من بعيد، أكبر مقدم للمساعدة السكانية، بـ ٣٢٨ مليون دولار من الأموال التي تدفقت عن طريقه في عام ١٩٩٦، مقابل ٢٣٤ مليون دولار في عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٧، انخفض هذا الرقم قليلاً إلى ٣٢٠ مليون دولار.

القروض

٢٠ - تمثل المصارف الإنمائية التي تقدم قروضا إلى البلدان النامية مصدراً هاماً آخر للمساعدة السكانية المتعددة الأطراف. ويتناول هذا التقرير بشكل منفصل إسهام تلك المصارف لأن مساعدتها تأخذ شكل قروض ينبغي سدادها وليست منحة. وتنطوي مشاريع المصارف على التزامات متعددة السنوات، وهي تسجل في السنة التي يوافق فيها عليها ولكنها تدفع على مدى عدة سنوات. وقدمت معظم قروض المساعدة السكانية من البنك الدولي الذي يدعم أنشطة مثل تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتطوير السياسات السكانية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدراسات الاستقصائية للخصوبة، والتعدادات السكانية.

٢١ - وفي عام ١٩٩٦ قدم البنك الدولي إلى الأنشطة السكانية ٥٠٩ ملايين دولار، وهو أكبر مبلغ يخصصه البنك للمساعدة السكانية في أي سنة مالية. وقد زاد من القروض التي تقدمها المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة له، بأسعار فائدة تيسيرية جداً، من ١٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٢٥٣ مليون دولار في عام ١٩٩٦، وارتفع حجم القروض التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع للبنك الدولي، بأسعار فائدة أقرب إلى أسعار السوق، من ١٤٥ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٢٥٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وتشير الأرقام الأولية لعام ١٩٩٧ إلى انخفاض حجم القروض التي قدمها البنك إلى الأنشطة السكانية إلى ٢٣٤ مليون دولار أي انخفاض قدره ٥٤ في المائة (الشكل الرابع). بيد أن الإقراض المقدم إلى الأنشطة السكانية وأنشطة الصحة الإنجابية ارتفع كثيراً، تمشياً مع زيادة حجم القروض الجديدة من جميع مؤسسات البنك، وبلغ ٤٣٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨. وأفاد مصرف التنمية الآسيوي أنه قدم ٣٢,٦ مليون دولار من القروض في عام ١٩٩٧، بالمقارنة بـ ١٢ مليون دولار في عام ١٩٩٥، وهو آخر سنة تتوافر عنها أرقام.

الشكل الرابع

اتجاهات القروض الإنمائية المتعددة الأطراف المقدمة
إلى الأنشطة السكانية، ١٩٩٣-١٩٩٧

ملاحظة: أرقام عام ١٩٩٧ مؤقتة.

(أ) البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

(ب) المؤسسة الإنمائية الدولية.

٢٢ - وتزايدت في السنوات الأخيرة صعوبة تجزئة العنصر السكاني في المشاريع المتكاملة التي تمولها المصارف الإنمائية، وعزل "مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف" عن الأنشطة التي لا تشملها الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل. واستعملت عدة قروض ومنح مقدمة من المصارف لتمويل برامج الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التغذية، والخدمات الصحية المتكاملة، ومشاريع تعليم الفتيات. وكثيرا ما تكون عناصر برنامج العمل مثل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءا من تلك المشاريع. بيد أن أنظمة حفظ البيانات لا تجزئ الأموال المخصصة للفئات السكانية الرئيسية الأربع التي حددها برنامج العمل. فمصرف التنمية الأفريقي لم يبلّغ في عام ١٩٩٦، مثلا، إلا عن المنح والقروض العامة المقدمة في مجالي الصحة والتعليم، ولم يبلّغ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية إلا عن مشاريع الصحة العامة. وسمحت استبيانات عام ١٩٩٧ بالحصول على أرقام تتعلق بالمشاريع الصحية المتكاملة التي لا تشملها مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف في برنامج العمل. وأبلغ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية عن إنفاق ١٨٢ مليون دولار من القروض المقدمة للمشاريع الصحية المتكاملة، منها مبلغ غير محدد خُصص للأنشطة السكانية.

دال - الاتجاهات المساعدة السكانية الخاصة

٢٣ - ويمثل القطاع الخاص بما في ذلك المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات القطاع الخاص مصدرا هاما آخر للمساعدة السكانية. وارتفعت مساهمات القطاع الخاص ب ١٤ في المائة، من ١٢٤ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ١٤١ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وتشير الأرقام الأولية لعام ١٩٩٧ إلى بلوغ تلك المساهمة ١٠٢ مليون دولار ومن المتوقع ارتفاعها مع تزايد عدد الردود الواردة. وباستثناء عام ١٩٩٤، قدمت مؤسسة فورد من الأموال إلى المساعدة السكانية أكثر مما قدمته أية منظمة أخرى في القطاع الخاص منذ عام ١٩٩٣، عندما قدمت ١٧ في المائة من الأموال الأولية المتأتية من المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية للمساعدة السكانية (الشكل الخامس). وتشير الأرقام الأولية لعام ١٩٩٧ إلى أن مؤسسة فورد رفّعت نسبة ما قدمته من الأموال الأولية إلى ٢٥ في المائة. ومن المانحين الرئيسيين الآخرين في عام ١٩٩٧، مؤسسة روكفلر، ومؤسسة أندرو ميلون، ومؤسسة ويليام وفلورا هوليت، والمؤسسة اليابانية.

الشكل الخامس

اتجاهات المساعدة السكانية من مصادر القطاع الخاص،
قبل المؤتمر وبعده، ١٩٩٣ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧

ملاحظة: بيانات عام ١٩٩٧ مؤقتة.

٢٤ - ومن المصادر الجديدة للمساعدة السكانية مؤسسة الأمم المتحدة التي تعهدت بالتبرع بما مجموعه ١ بليون دولار أو ١٠٠ مليون سنويا على مدى عشرة سنوات، للأنشطة التي تشرف عليها الأمم المتحدة. ووافقت المؤسسة في أول سنة من عملها على ما يزيد على ١١ مليون دولار للمشاريع السكانية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للسكان. وأسهمت مؤسسة ويليام ه. غايتس بـ ١,٧ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم التعاون بين بلدان الجنوب. وأعلنت مؤسسة دافيد ولوسيل باكارد عن عزمها توسيع برامجها في الميدان السكاني توسيعا كبيرا؛ ومن المتوقع أن تزيد مؤسسة ويلكوم الاستثمارية من تمويلها في هذا المجال.

هاء - الاتجاهات في الإنفاق حسب المناطق الجغرافية وقنوات المساعدة

٢٥ - تتلقى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى منذ عام ١٩٩٥ أكبر نسبة مئوية من المساعدة السكانية. وتواصل في عام ١٩٩٦ ارتفاع الحصة التي تتلقاها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من تلك المساعدة، ومن المتوقع استمرار ذلك الارتفاع في عام ١٩٩٧. وكانت آسيا والمحيط الهادئ، ثاني أكبر متلق للأموال. فقد تلقت المنطقتان معا ٥٢ في المائة من جميع المساعدة الدولية في عام ١٩٩٦، ويتوقع استمرار ذلك في عام ١٩٩٧. وبقي الإنفاق في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ثابتا نسبيا في حدود ١٤ في المائة، بعد أن انخفض من ١٩ في المائة في عام ١٩٩٤. وانخفض ذلك الرقم بالنسبة لعام ١٩٩٧ إلى أقل من ١٣ في المائة بقليل. أما نسبة الأموال المنفقة في غربي آسيا وشمال أفريقيا، والتي كانت أدنى بقليل من ٩ في المائة في عام ١٩٩٣ فقد انخفضت إلى ٥ في المائة في عام ١٩٩٤، ثم ارتفعت إلى ٧ في المائة في عام ١٩٩٦ ومن المتوقع أن تبلغ قرابة ٨ في المائة في عام ١٩٩٧. وبدأ الإنفاق على المساعدة السكانية في أوروبا في عام ١٩٨٩، بانفتاح العلاقات مع بلدان الكتلة الشرقية. ومنذ عام ١٩٩٤، تلقت أوروبا حوالي ٢ في المائة من مجموع المساعدة الدولية المقدمة إلى الأنشطة السكانية؛ وفي عام ١٩٩٧ انخفضت تلك النسبة إلى ١,٤ في المائة. وتذهب نسبة مئوية أكبر من ذلك بكثير من المساعدة الدولية الحالية إلى الأنشطة السكانية العالمية والأقليمية: ففي عام ١٩٩٣ تجاوز التمويل الأقاليمي ١٨ في المائة بقليل، في حين شهد عام ١٩٩٦ انفاق ما يزيد على ربع الأموال على الأنشطة الأقاليمية؛ وتشير الأرقام الأولية إلى أن تلك النسبة ارتفعت إلى قرابة ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٧ (الشكل السادس).

الشكل السادس

المساعدة السكانية حسب المنطقة الجغرافية١٩٩٣-١٩٩٧ملاحظة: أرقام عام ١٩٩٧ أولية.

٢٦ - وتتم المساعدة المقدمة إلى البرامج السكانية عبر شبكة معقدة تبدأ بالمصادر الأولية وتنتهي بالبلدان المتلقية مروراً بعدة قنوات. وتتضمن هذه القنوات (أ) القناة الثنائية التي تربط مباشرة بين المانح والبلد المتلقي (المؤسسات الحكومية أساساً)؛ (ب) القناة المتعددة الأطراف، عن طريق المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة؛ (ج) قناة المنظمات غير الحكومية (الدولية منها والوطنية). ومن مجموع الإنفاق النهائي على الأنشطة السكانية في عام ١٩٩٦، مرت أكبر نسبة مئوية عن طريق المنظمات غير الحكومية. ومنذ عام ١٩٩٣، نمت القناة التي تمثلها المنظمات غير الحكومية من ٣٩ في المائة من مجموع الإنفاق النهائي على المساعدة السكانية إلى ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٦. وخلال الفترة نفسها، انخفض نصيب القناة الثنائية من ٣٠ إلى ٢٨ في المائة وانخفض نصيب القناة المتعددة الأطراف من ٣١ إلى ٢٤ في المائة. وتشير الأرقام الأولية لعام ١٩٩٧ إلى أن نصيب القناة التي تمثلها المنظمات غير الحكومية ارتفع إلى ٥٤ في المائة من مجموع النفقات، وبقي نصيب القناة المتعددة الأطراف دون تغيير في مستوى ٢٤ في المائة، وانخفض نصيب القناة الثنائية إلى ٢٢ في المائة من مجموع الإنفاق على المساعدة السكانية^(٩) (الشكل السابع). وهذه النسبة عرضة للتغيير مع استمرار ورود الردود.

الشكل السابع

الإنفاق النهائي على المساعدة السكانية، حسب قنوات التوزيع، ١٩٩٣-١٩٩٧

ملاحظة: أرقام عام ١٩٩٧ مؤقتة.

ثانيا - الموارد المالية المحلية المقدمة إلى الأنشطة السكانية

٢٧ - جرت في عام ١٩٩٨ محاولة ثانية لجمع المعلومات عن تدفقات الموارد المحلية إلى الأنشطة السكانية وأسفرت عن تقديرات عالمية أولية لعام ١٩٩٧ قاربت ٨ بلايين دولار، حسبما يرد وصفه أدناه. وأرسلت استبيانات عن الإنفاق المحلي على الأنشطة السكانية عام ١٩٩٧ إلى ٨٧ ممثلاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يغطون ١٥٥ بلدا واحتفظ أحيانا كثيرة بخبير استشاري محلي للعمل مع السلطات الحكومية المعنية ومع المنظمات غير الحكومية الوطنية لملء تلك الاستبيانات. وطلب من الذين أرسل إليهم الاستبيان التشديد على "مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف" التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والاقتصار على الإبلاغ عن التدفقات المالية المحلية. ورد ما مجموعه ٨٣ بلدا على الاستبيان بحلول موعد نشر النتائج؛ ولم يتمكن عدد من الحكومات من تقديم معلومات عن تدفق الموارد المحلية هذا العام، وقدم بعضها بيانات غير كاملة، ولا يزال البعض الآخر يجمع البيانات.

٢٨ - وتمكّن صندوق الأمم المتحدة للسكان من وضع تقديرات تقريبية لتدفقات الموارد المحلية العالمية إلى الأنشطة السكانية، استناداً إلى البيانات الواردة من البلدان التي ردت على استبيان عام ١٩٩٧، وإلى بيانات تكميلية عن بعض البلدان الكبيرة التي إما لم ترد على الاستبيان أو قدمت معلومات غير كاملة^(١٠). وأسفرت عملية التقدير هذه التي ينبغي النظر إلى نتائجها بحذر، عن رقم عالمي أولي قدره ٦,٦ بليون دولار. وبغية احتساب المصادر الخاصة، أضيفت تقديرات سبق حسابها لنصيب الموارد الخاصة في المجموع المحلي (١٤ في المائة) أي ١,١ بليون دولار. ونتيجة لذلك يقدر مجموع التدفقات العالمية من الموارد المحلية إلى الأنشطة السكانية في عام ١٩٩٧ بأقل من ثمانية بلايين دولار بقليل. وفيما يلي تفاصيل تقديرات التدفقات الإقليمية من الموارد المحلية في عام ١٩٩٧: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١١٨,٢ مليون دولار؛ آسيا والمحيط الهادئ ٥,١ بليون دولار؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ١,٠ بلايين دولار؛ شمال أفريقيا وغربي آسيا ٢,١ بليون دولار؛ بلدان مرحلة الانتقال في أوروبا الشرقية ١٧٤ مليون دولار.

٢٩ - والرقم العالمي لتدفقات الموارد المحلية تقريبي جداً استناداً إلى بيانات هي في كثير من الأحيان غير كاملة وغير قابلة تماماً للمقارنة. بيد أن المعلومات مفيدة لأنها تقدم فكرة عن التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في تحقيق الأهداف التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما يتعلق بالموارد المالية. ومن المهم ملاحظة أن المجموع العالمي يخفي كون معظم الموارد قدمها عدد صغير من البلدان الكبيرة، وأن البلدان الفقيرة عاجزة عن توليد الموارد اللازمة. وتشير الدراسات الفردية إلى أن مجتمع المانحين الدولي يقوم بدور هام في تمويل الأنشطة السكانية في معظم البلدان النامية وأن تمويل الأنشطة السكانية في بعض البلدان يتوقف إلى حد بعيد على ما يقوم به المانحون. وتلعب المنظمات غير الحكومية الوطنية دوراً متزايد الأهمية في تقديم الخدمات، بيد أن نشاطها لا يزال يعتمد كثيراً على الموارد الخارجية.

تقديرات إنفاق الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الأنشطة السكانية

٣٠ - إن تقديرات الإنفاق حسب فئة الأنشطة السكانية أكمل بالنسبة للبلدان التي ردت على استبيان صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات. وذكرت البلدان التي ردت على الاستبيان وعددها ٨٣ بلداً أنها أنفقت حوالي ٦٧٤ مليون دولار على الأنشطة السكانية في عام ١٩٩٧. منها ٥٨٣ مليون دولار مساعدات حكومية و ٩١ مليون دولار نفقات المنظمات غير الحكومية الوطنية على المشاريع (الجدولان ١ و ٢). ومن مجموع نفقات الحكومات على الأنشطة السكانية في البلدان التي ردت على استبيان عام ١٩٩٧، خصص حوالي ٤٢ في المائة منها لخدمات تنظيم الأسرة، و ٢٦ في المائة للخدمات الصحية الإنجابية الأساسية، و ١٩ في المائة لأنشطة الأمراض المنقولة جنسياً/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ١٢ في المائة لتحليل السياسات السكانية والإنمائية وبياناتها وبحوثها الأساسية. وكان ما أنفقت المنظمات غير الحكومية الوطنية، وقدره ٩١ مليون دولار، موزعاً كالتالي: ٤١ في المائة لخدمات تنظيم الأسرة؛ و ٢٩ في المائة للخدمات الصحية الإنجابية الأساسية؛ و ١٥ في المائة لأنشطة الأمراض المنقولة جنسياً/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحليل السياسات السكانية والإنمائية وبياناتها وبحوثها الأساسية. واستناداً إلى الردود الواردة، يبدو أن المنظمات غير الحكومية الوطنية لا تقوم حالياً بدور مالي كبير في الأنشطة السكانية في البلدان النامية. ورغم أن دورها المالي في الأنشطة السكانية ثانوي جداً، يجدر بالإشارة أن المنظمات غير الحكومية الوطنية تقوم بدور أساسي في الدعوة، والأنشطة الرائدة، وإرشاد السكان على الصعيد الشعبي.

الجدول ١ - تقديرات إنفاق الحكومات حسب فئة النشاط السكاني، ١٩٩٧^١

المنطقة	خدمات تنظيم الأسرة	خدمات الصحة الإنجابية الأساسية	أنشطة مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا/فيروس نقل المناعة البشرية/ الإيدز	تحليل السياسات السكانية والإمائية وبياناتها وبحوثها الأساسية	مجموع الإنفاق على المشاريع
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	(بالنسب المئوية)				
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٨)	٢٥	١٨	٤٠	١٨	٦١,٥٧
آسيا والمحيط الهادئ (٢٨)	٥١	١٨	٢٠	١١	٢٦٧,٢٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (١٣)	٣٣	٤٠	١٠	١٧	٨٤,٨٨
غربي آسيا وشمال أفريقيا (٨)	٤٥	٣٧	١٠	٨	١٢٩,٢٩
أوروبا (٦)	٢٢	٢٧	٢٦	٢٥	٣٩,٨١
جميع المناطق (٨٢)	٤٢	٢٦	١٩	١٣	٥٨٢,٧٥

ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب التقريب.

(أ) تستند الأرقام إلى ردود الـ ٨٣ بلدا على استبيان صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات لعام ١٩٩٧.

الجدول ٢ - تقديرات إنفاق المنظمات غير الحكومية الوطنية

حسب فئة النشاط السكاني، ١٩٩٧^(أ)

المنطقة	خدمات تنظيم الأسرة	خدمات الصحة الإنجابية الأساسية	أنشطة مكافحة الأمراض المنقولة جنسياً/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	تحليل السياسات السكانية والإمائية وبياناتها وبحوثها الأساسية	مجموع الإنفاق على المشاريع
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	(بالنسب المئوية)				
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٨)	٣٦	٣٢	٢٣	٨	٢٤,٠٠
آسيا والمحيط الهادئ (٢٨)	٤٧	٣٥	١٢	٧	٢٨,٧٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (١٣)	٤٠	١٤	٨	٣٨	٢١,٧١
غربي آسيا وشمال أفريقيا (٨)	٤٧	٣٧	٧	٩	٥,٦٢
أوروبا (٦)	٣٨	٣٢	٢٨	٣	١,٢٠
جميع المناطق (٨٢)	٤١	٢٩	١٥	١٥	٩١,٢٦

ملاحظة: قد لا يكون مجموع النسب المئوية ١٠٠ بسبب التقريب.

(أ) تستند الأرقام إلى ردود الـ ٨٣ بلداً على استبيان صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات لعام ١٩٩٧.

٣١ - وأظهر عدد من البلدان النامية ومن البلدان ذات الاقتصاد المار بمرحلة انتقالية التزاماً حقيقياً بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ووجدت بلدان أخرى صعوبة في توليد الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج السكانية الوطنية التي تعكس أهداف المؤتمر. وينبغي النظر إلى نتائج هذه الدراسة والتقديرات العالمية لتدفقات الموارد المحلية إلى الأنشطة السكانية نظرة حذرة. ورغم بذل قصارى الجهد خلال جمع البيانات بغية عدم إدراج المساعدة الخارجية من المانحين، والإبلاغ عن المخصصات بدلاً من الإنفاق، وإدراج الأنشطة السكانية غير المحددة التكاليف، فإن البيانات التي أتاحتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية لا تفي دائماً بمعاييرنا. ونتيجة لذلك فإن بعض التقديرات تتضمن خطأً بالزيادة أو النقصان. ومن المشاكل التي واجهت الحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية التي اشتركت في عملية جمع البيانات لعام ١٩٩٧ ما يلي: تعريف الأنشطة السكانية، وتقدير أرقام العناصر السكانية في البرامج الإنمائية المتكاملة، والتمييز بين الأموال الدولية والمحلية، وتجنب حساب الموارد أكثر من مرة. ويعمل مشروع المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات بتعاون وثيق مع مَن ردوا على الاستبيان لكفالة الحصول على بيانات كاملة ودقيقة في الوقت المناسب. وسعياً إلى تحسين موثوقية البيانات ونوعيتها، من المقرر تنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لمساعدة المشاركين في عملية جمع البيانات على جمع بيانات الدراسة السنوية التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات بشأن تدفق الموارد المحلية.

ثالثاً - تدفقات الموارد إلى أنشطة سكانية أخرى

٣٢ - أجمل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية جدول أعمال شامل بشأن مسائل السكان والتنمية. وأشار إلى أنه تلزم، إضافة إلى مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف، موارد إضافية لدعم البرامج التي تتناول الأهداف الأعم المتعلقة بالسكان والتنمية، ومنها ما يسعى إلى تعزيز نظام تقديم الخدمات الصحية الأولية، وتحسين نماء الطفل، وتقديم رعاية التوليد الاستعجالي، وتوفير العلاج والرعاية للمصابين بالأمراض المنقولة جنسياً/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقديم التعليم الأساسي الشامل، وتحسين مركز المرأة وتمكينها، وتوليد العمالة، ومعالجة الشواغل البيئية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتحقيق التوزيع السكاني المتوازن، والقضاء على الفقر (الفقرات من ١٣-١٧ إلى ١٣-١٩). ولم تجر أي محاولة لتحديد تكاليف الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف السكانية والإنمائية العامة.

٣٣ - وبيّنت التجربة صعوبات عزل مجموعة التدابير المحددة التكاليف عن الأنشطة السكانية الأخرى التي لا تتضمنها الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل. وقد تناول هذه المسألة بإسهاب مشروع تدفقات الموارد المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات في اجتماع عقده المانحون في لاهاي في أيار/مايو ١٩٩٨، وأشار فيه عدة مانحين إلى الصعوبات التي تنطوي عليها تجزئة البيانات حسب العناصر الأربعة لمجموعة التدابير المحددة التكاليف في برنامج العمل، لأن أنظمة التسجيل التي يستعملها المانحون لا تقابل تلك الفئات.

٣٤ - وفي دراسة عام ١٩٩٧ أدرجت، لأول مرة، مسألة تتعلق بالأنشطة السكانية. ومن بين الأنشطة السكانية التي أبلغت عنها البلدان المانحة ما يلي: مكافحة الفقر، وتلبية الاحتياجات الأساسية، وتوليد العمالة، وتمكين المرأة، والتنمية الاجتماعية، والتسويق الاجتماعي للسلع الأساسية، وتمويل مؤسسات البحوث الدولية، وصحة المراهقين، ومكافحة العنف الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس، والتوليد الاستعجالي، وتدريب مقدمي الخدمات، والشراء المباشر، وتعزيز شبكات تقديم الرعاية الصحية الأولية، ونماء الطفل، ومعالجة ورعاية المصابين بالأمراض المنقولة جنسياً/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم الأساسي بما في ذلك تعليم الفتاة والمرأة. ولم يقدم من ردوا على الاستبيان معلومات عن حجم الموارد التي انضقت على كل نشاط من الأنشطة المذكورة.

رابعاً - الخلاصة

ألف - التقدم المحرز في تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٣٥ - يبدو أن الزخم الذي ولده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والذي أسفر عن زيادة كبيرة في تدفق الموارد المالية إلى الأنشطة السكانية بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ قد فتر بحلول ١٩٩٦. ورغم استمرار بعض المانحين في زيادة مستويات تمويلهم، فإن المساعدة الدولية ركزت عموماً إذ أن عدداً من المانحين إما خفضوا مساهماتهم أو أبقوا على نفس مستوى التمويل كالسنة السابقة. وظلت المساعدة الدولية في عام ١٩٩٦ في المستوى الذي سجلته في عام ١٩٩٥ أي حوالي بليون دولار وهذا الرقم يمثل حوالي ٣٥ في المائة من الهدف المتمثل في ٥,٧ بليون دولار الذي اتفق عليه في القاهرة، كنصيب المجتمع الدولي من تمويل برنامج عمل المؤتمر بحلول سنة ٢٠٠٠. وتشير الدلائل الأولية بالنسبة لعام ١٩٩٧ إلى حدوث أول انخفاض في المساعدة الدولية للأنشطة السكانية بعد المؤتمر. وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، والتخفيض من الميزانيات، وأسعار الصرف غير المواتية من العناصر الأساسية التي أدت إلى انخفاض المساعدة الدولية.

٣٦ - وأبدى عدد من البلدان النامية التزاماً بتنفيذ برنامج العمل، بوضع سياسات سكانية وإنمائية وطنية جديدة أو بتنقيح الموجود منها تمشياً مع أهداف المؤتمر؛ وتنفيذ برامج سكانية، وتخصيص موارد للأنشطة السكانية. وتشير الدلائل الأولية المستمدة من تقرير مبادرة ٢٠/٢٠، الذي يتناول العديد من الأنشطة التي لها علاقة بالسكان، إلى أن البلدان النامية تخصص في المتوسط حوالي ١٣ في المائة من ميزانياتها الوطنية للخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتنفق البلدان المانحة حوالي ١٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم تلك الخدمات^(١١). والتقديرات العالمية التي وضعها صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي تقارب ٨ بلايين دولار تخفي تفاوتات كبيرة بين قدرات البلدان على تعبئة الموارد المحلية لفائدة الأنشطة السكانية. ولا يتوقع أن تكون معظم البلدان النامية قادرة على توليد الموارد اللازمة لتنفيذ برامجها السكانية. وفي أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، لا بد لقدر كبير من مجموع الموارد اللازمة أن يأتي من مصادر خارجية كمنح أو بشروط تيسيرية.

باء - الموارد اللازمة لتحقيق أهداف المؤتمر

٣٧ - لا يزال تحقيق هدف الموارد الذي حدده المؤتمر بـ ١٧ بليون دولار لعام ٢٠٠٠ بعيد المنال. وبالنظر إلى مستويات عام ١٩٩٧، ينبغي الزيادة من كل من التمويل الخارجي والمحلي لعام ١٩٩٩ زيادة كبيرة لكي يتحقق الهدف. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً بيد أن الكثير ينتظر الإنجاز. وفي حين أن تمويل الأنشطة السكانية ازداد منذ انعقاد المؤتمر، فإنه لم يزد بمعدل يكفي لتعبئة ١٧ بليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٠.

٣٨ - وينبغي لتعبئة الموارد من أجل السكان والتنمية أن تكون في مرتبة عالية من جدول أعمال التنمية العالمي. وينبغي للمانحين وللبلدان النامية أن يعيدوا النظر في أولوياتهم وأن يزدوا من المخصصات لقطاع السكان والقطاعات المتصلة. وينبغي للمانحين أن ينسقوا سياسات تمويلهم وإجراءات تخطيطهم بغية تحسين أثر مساهماتهم في البرامج السكانية وفعالية تلك المساهمات من حيث التكلفة. ونظرا لمحدودية الموارد المالية، لا بد لكل من المانحين والحكومات المتلقية أن تكفل استخدام الموارد استخداما فعالا ناجعا يلبي أهداف المؤتمر.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٧ (E/1995/27)، المرفق الأول، الجزء الثالث.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تحول ممارسات الإبلاغ السنوي الذي يتبعها معظم من يردوا على الاستبيانات دون توافر البيانات عن الإنفاق على الأنشطة السكانية حتى موعد متقدم من السنة التالية. وينتج عن ذلك انقضاء فترة طويلة من الوقت بين السنة التقويمية التي انقضت فيها الأموال وبين إبلاغ صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنفقات ونشرها. وقد نوقشت مسألة تلبية آجال الإبلاغ مناقشة مطولة في اجتماع المانحين المعقود في لاهاي في أيار/مايو ١٩٩٨ عندما سلم الجميع بضرورة تقديم بيانات تدفق الموارد في الوقت المناسب لاحترام مواعيد صياغة منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولوحظت في الوقت نفسه صعوبات احترام تلك الآجال. ويتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات، وهو المنظمة التي عهد إليها بجمع البيانات وتحليلها، تعاونا وثيقا مع المستجيبين على الاستبيانات لحل هذه المسألة. وقد تحقق بعض التقدم ومن المتوقع إحراز المزيد من التقدم في جولة جمع البيانات لعام ١٩٩٨، إذ أصبح الإبلاغ عن النفقات عملية روتينية سنوية، وأصبح عدد متزايد من المستجيبين يسعى سعيا جادا لتلبية طلبات الصندوق بالإبلاغ المبكر.

(٤) جميع الإشارات إلى الدولار تعني دولار الولايات المتحدة.

(٥) يعود الانخفاض الكبير في الموارد الأولية من الأموال المتعددة الأطراف في عام ١٩٩٦ أساسا إلى عدم ورود بيانات من اليونيسيف التي لم تبلغ في تلك السنة إلا عن النفقات على المشاريع وليس عن الإيرادات.

الحواشي (تابع)

(٦) تتضمن البلدان المانحة: إسبانيا، استراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وكلهم أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد احتسب الاتحاد الأوروبي ضمن البلدان المانحة. ولم تقدم إسبانيا وفرنسا ولكسمبرغ ونيوزيلندا واليابان والاتحاد الأوروبي بيانات عن المساعدة السكانية لعام ١٩٩٧ قبل حلول موعد النشر. ونتيجة لذلك قدرت أرقام هذه البلدان لعام ١٩٩٧ في مستواها عام ١٩٩٦ باستثناء اليابان التي قدرت أرقامها في مستوى سنة ١٩٩٥ وهي آخر سنة أبلغت عنها أرقام.

(٧) رفّعت السويد مساهمتها في عام ١٩٩٧ بالكرونة السويدية ولكن أسعار الصرف غير المواتية جعل إسهامها بدولار الولايات المتحدة يسجل انخفاضا.

(٨) صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير المساعدة السكانية العالمية لعام ١٩٩٦.

(٩) يُعتقد أن نصيب القناة المتعددة الأطراف لم يحظَ بإبلاغ كامل لأن بعض المانحين لم يدرجوا النفقات على المانحين الوسيطين (مثلا، رسوم العضوية في اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) لأنه، خلافا لحالة النفقات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، لم يكن المانحون يعرفون بدقة النسبة المئوية التي قُدمت من مساهماتهم إلى الأنشطة الداخلة في مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

(١٠) استُعملت طريقة تقدير بسيطة لحساب التدفقات العالمية من الموارد المحلية. وكُمّلت نتائج التحقيق الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات في عام ١٩٩٧ بمصادر أخرى، عند توافرها، من بلدان كبيرة مثل باكستان والبرازيل وبنغلاديش والصين والمكسيك والهند، مما أسفر عن تغطية قاربت ٧٦ في المائة من السكان. واستُقرت التقديرات الإقليمية للموارد المحلية استنادا إلى البيانات السكانية لعام ١٩٩٧ ثم جُمعت للحصول على المجموع العالمي لنفقات الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الأنشطة السكانية. وأضيفت تقديرات بلغت ١٤ في المائة من المجموع المحلي لإدراج التمويل الخاص بغية حساب المجموع العالمي التقريبي للتدفقات من الموارد المحلية. وينبغي النظر إلى تلك النتائج بحذر لأن البيانات المتاحة كثيرا ما يشوبها سوء التقدير، والنقصان، وعدم القابلية تماما للمقارنة.

(١١) انظر تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠، وهو منشور مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ١٩٩٨.

— — — — —